مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة

أ. نادية بن أحمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بوبكر بلقايد تلمسان

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى رصد وتحليل مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية. سيتم هذا التحليل عبر استكشاف متغيرات التطور السياسي التي أدت إلى ظهور نظام متعدد الأحزاب من جهة، والتعرف على مدى قدرتها على التأثير في السلطة من جهة أخرى. فهذه الأخيرة لها انعكاس مباشر على استقرارها وعلى أدائها السياسي.

Abstract:

The present article aims at monitoring and analyzing the concept of the Algerian political parties. This analysis is going to be held through exploring the political development's variables that led to the emergence of a multi-party system on one hand, and the identification of the extent of their ability to exercise an influence over the authority on the other one. This latter that has a direct repercussion on their stability and political performance.

مقدمة:

أسهمت المتغيرات الدولية والاتجاه نحو الليبرالية السياسية، وكذا معطيات السياسة الداخلية الجزائرية في الدفع بالدولة الجزائرية نحو انتهاج تعددية سياسية وجعلها ضمن أركان النظام السياسي الجزائري حين منح دستور 1989 حق الشعب في تنظيم نفسه سياسيا، وبذلك أزيل الغموض عن تحديد آليات النظام السياسي وماهيته، حيث أكد على أن التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية حق وركن أساسي من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية الجزائرية، فعملية الانفتاح الديمقراطي بدت في جانب كبير منها متسرعة مما أفضى إلى الارتفاع المتزايد للأحزاب السياسية الجزائرية، والتي تعد من أهم الأدوات للممارسة الديمقراطية وتلعب دورا أساسيا في تنظيم الشعب سياسيا وتجعله فعالا في الحياة السياسية، حيث تشركه في صناعة القرار السياسي ومن ثم مراقبة هذا القرار بالتقييم والضبط عقب صدوره من قبل السلطة المختصة سواءا كانت التنفيذية أو التشريعية، والمشاركة بهذا المفهوم تقتضي وجود مؤسسات وهياكل دستورية يتم من

خلالها تجسيد المشاركة السياسية، فالحياة السياسية التي تقوم على التنافس البناء بين مختلف الأحزاب تعزز الأمن والاستقرار الذي بدوره يحقق المصلحة الوطنية، وهذا لا يتحقق إلا بوجود سلطة ومعارضة تكون الأخيرة بناءة ومؤمنة بالتداول السلمي على السلطة، ولأجل ذلك تكون الإشكالية كالتالي:

-ماهي المتغيرات الأساسية التي أدت إلى ظهور الأحزاب السياسية الجزائرية؟ وما مدى تأثيرها السياسي على السلطة؟

أولا -ظهور الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث(❖) لم تكن معروفة قبل القرن التاسع عشر إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، إلى أن انتشرت فيما بعد بأساليب مختلفة في كافة دول العالم وفي الدول الغربية والدول الماركسية ودول العالم الثالث، والجزائر على غرار البلدان المتخلفة عرفت الظاهرة الحزبية كنتيجة لتطور الوعي الوطني داخل الدّولة الاستعمارية، ومن تمّ كرّس حزب" جبهة التحرير الوطني "المهمّة السياسية لمواجهة الاستعمار الفرنسي واستعادة الشعب الجزائري لشخصيته العربية الإسلامية بضمّه لتيارات سياسية مختلفة وفئات اجتماعية متناقضة اتفقت على طرد الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني، هذا الحزب الذي ظلت تنص عليه التوثيقات الدستورية حتى بعد الاستقلال[1]إلى حين ظهور أفكار التعددية الحزبية مع بداية الثمانينيات نتيجة التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر والتي مست كل المستويات والبني الأساسية التي تقوم عليها السلطة، الأمر الذي قاد إلى ظهور الأحزاب السياسية، وإعادة توزيع القوى بين مجتمع سياسي مُحَنّك ومجتمع مدني ناشئ[2]، وبمقتضى تعديل دستور 1989 في إطار أحكام المادّة 40 أكد على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، إضافة إلى تجسيد القوانين التي تبين كيفات تكوينها وتنظيمها وعملها ابتغاء مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية [3]. وهو الأمر الذي ركزت عليه حكومة "قاصدي مرباح" التي تزامنت مع بداية هذه الفترة، مما تسبب في ظهور صراعات استشراقية بينها وبين كل من جبهة التحرير الوطني ورئاسة الجمهورية بحجة أن هذه السياسة تعطل المسار الإصلاحي خاصة من الجانب الاقتصادي، وانتهت بعزل السيد "قاصدي مرباح" من رئاسة الحكومة وخلفه السيد "مولود حمروش" [4]، الذي

أكد على نفس الرؤية السياسية الساعية إلى التعددية الحزبية وتوسيع الحوار الاجتماعي، والاهتمام بمشكلات المواطن وتدعيم مسار اللامركزية والمسار الديمقراطي [5].

ثانيا -التنظيم الحزبي

يحتاج الحزب السياسي لتحقيق النجاح إلى عدد من الصفات تشمل الأعضاء المتحمسين والقادة الملمين والملتزمين، وأفكار علمية مبتكرة تحقق المصلحة الوطنية، إلاّ أن هذه الصفات كلّها لا تستطيع أن تضمن للحزب النجاح إذا كان يفتقر إلى التنظيم الجيّد، كما يفشل الحزب في تحقيق أهدافه في حالة عدم وضوح إجراءات اتخاذ القرارات فيه وعدم إدراك وفهم أعضاء الحزب والعاملين فيه لأدوارهم ومسؤولياتهم، وكثيرًا ما تخطئ الأحزاب السيّاسية عندما تخصّص كلّ ما لديها من موارد وطاقات للحملات الانتخابية القصيرة الأمد بدلا من تخصيصها لبناء تنظيم حزبي ديمقراطي قوي والمحافظة عليه، وإذا تناولنا الأحزاب السياسة في الجزائر فنجد أنها تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد، فبقاء القيادات واستمرارها لغياب التناوب على السلطة هي الميزة الغالبة في معظم الأحزاب السياسية، مما يوجه بنيتها لاتخاذ طابع الابتكار سواءًا بسبب نشأتها الحديثة من جهة والتي أدت لإحداث أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة بتحديد هياكل الحزب، وعدم تفكيرها في تحديد آليات تنظيمية واضحة لضمان التنسيق والترابط داخل البنية الداخلية للأحزاب السياسية من جهة أخرى [6].

ومن المعلوم أنه بعد أن أخذت الجزائر بالتعددية الحزبية منذ 1989 كما سبق القول ظهرت أحزاب عديدة في البلاد تجاوز عددها في بداية الأمر 67 حزب مؤسس ومصرّح به من طرف وزارة الداخلية، ثم انخفض العدد إلى27 حزب [7]، بسبب تعديلات دستور 1996 التي منعت من تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، ومنعت الدعاية الحزبية واستخدام العنف وكل أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية[8]، وكذاإضافة الشروط القانونية لتأسيس الأحزاب كقانون 1997 الذي نص على أحكام تتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وعملها، [9] فأصبح بموجبه الحق لتسعة 09 أحزاب فقط في الترشح

للانتخابات بينما حرمت البقية من هذا الحقّ(10)، ولكن سرعان ما ارتفع العدد من جديد بعد صدور القانون العضوي الجديد المتعلق بالأحزاب في 2012 ليصل 46 حزبا. (11)

ومنه يتضّح أنّ مبدأ الموافقة المسبقة لقيام الأحزاب السيّاسية يلتزم بشروط وإجراءات تأسيس(12)تتطلب المرور بالمراحل التالية:

أ -مرحلة التصريح التأسيسي:

تبدأ هذه المرحلة بإيداع ملف التأسيس لدى وزير الداخلية مقابل وصل، بحيث يتولى وزير الداخلية بعد رقابة المطابقة مع أحكام هذا القانون نشر وصل التصريح به خلال 60 يومًا من تاريخ إيداع الملف في الجريدة الرسمية.

ب -مرحلة المؤتمر التأسيسي:

بمقتضى نص القانون العضوي لملف التصريح بالتأسيس، يستطيع الأعضاء المؤسّسين أن يعقدوا مؤتمرهم التأسيسي خلال سنة واحدة كأقصى حد ابتداءًا من تاريخ نشر وصل التصريح في الجريدة الرسمية بهدف المصادقة على القانون الأساسي للحزب وإيداعه لدى وزير الداخلية(13).

ج -مرحلة الاعتماد:

تبدأ هذه المرحلة بعد 15 يوم من انعقاد المؤتمر التأسيسي، بحيث يودع المؤسسين ملف طلب الاعتماد لدى وزير الدّاخلية، ثم يسلم وزير الداخلية الاعتماد للحزب السيّاسي المعني بعد مراقبة مطابقته مع أحكام هذا القانون، ومن تم يسهر على نشر هذا الاعتماد في الجريدة الرسمية خلال 60 يوما من إيداع طلبه، وفي حالة عدم نشره بعد انقضاء هذا الأجل يعتبر بمثابة موافقه عليه(14).

وتلخيصا لما ذكُر فإنّ التنظيمات الحزبية يتم التصريح بتأسيسها وفقا للإجراءات القانونية الآنفة الذكر، وحتى تتوفر على الوضوح الكامل للأدوار والمسؤوليات والسلطة على كافة المستويات تتبع نموذج تنظيمي(15) يشمل اللجان الحزبية التي تبدأ على المستوى المركزي وتمتد حتى تصل إلى المستوى المحلّي، وهو الأمر الذي يتعيّن على كلّ حزب سياسي أن يتوفر عليه لتحديد نظامه الداخلي

الذي يبيّن برنامج الحزب على الخصوص وأسسه وأهدافه التي يتبناها اتساقًا مع أحكام الدّستور ومقتضيات القانون.

ثالثا -تصنيف الأحزاب السيّاسية

انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر سنة 1989 على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدّي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدّت إلى انتفاضة أكتوبر1988، إذ تمّ اختزال الأزمة على التنظيم الاقتصادي وضرورة استبداله وكذا إدخال بعض الإجراءات الشكلية على المستوى السياسي كمراجعة نظام الانتخاب وتعدّد الأحزاب السياسية وبروزها على الساحة السياسية بشكل كبير خاصّة بعد توفير الدستور لهذه الأحزاب الأرضية القانونية لحرية الرأي والتعبير عن أفكارها وتحقيق برامج عملها(16)، ممّا جعلها تتنوّع ما بين " أحزاب معارضة قديمة "كانت موجودة قبل 1989 وكانت تعمل بشكل سري إلى حين ظهور الإصلاحات السياسية، "و أحزاب حديثة العهد "ظهرت بعد إعلان التعددية.

فأمّا المجموعة الأولى من الأحزاب تعتبر من بين التشكيلات السياسية الفاعلة رغم قلّة عددها والمتمثلة في:

-جبهة القوى الاشتراكية: يعتبر هذا الحزب السياسي من أقدم الأحزاب المعارضة الّذي بدأ نشاطه منذ 1963، أي بعد استقلال الجزائر، ترأسه حسين آيت أحمد بعد أن اشترك في الأممية الاشتراكية(17).

-الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري: يعتبر من بين الأحزاب القديمة، أنشئ على يد كريم بلقاسم أحد القادة الثوريين الذي دخل في نزاع مع السلطة بعد الاستقلال.

-حزب الطليعة الاشتراكية: هو استمرار لحزب الشيوعيين واليساريين من جبهة التحرير الوطني، تم

إنشاؤه منذ 1966 عقب الانقلاب العسكري الذي قام به هواري بومدين في 19 جوان 1965.

-الحزب الاشتراكي للعمال: يعد من الأحزاب الصغيرة في الساحة السياسية لمحدودية تأثيره مما جعله

ينقسم إلى حزبان منفصلان هما حزب العمال والحزب الاشتراكي للعمال (18).

بينما المجموعة الثانية من الأحزاب التي ظهرت بعد 1989 فهي بدورها تنقسم إلى فئتين بحسب تأثيرها السياسي كالتالي:

أ -الأحزاب السياسية المؤثرة:

-حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: نشأ هذا الحزب من جذور أمازيغية حيث تتركز قاعدته بشكل خاص في بلاد القبائل، وقد ظهر باتجاهه العلماني العصري ليجمع بين الشرائح الوسطى ومختلف المثقفين في ظل مرحلة التحولات السياسية مع نهاية الثمانينات (19).

-الجبهة الإسلامية للإنقاذ: يعتبر حزب سياسي إسلامي تأسس منذ 1989 بعد اجتماع كبير من العلماء والمثقفين في الدين، فالجبهة ليست حزبا كبقية الأحزاب بل إنها تعبر عن تفاعل عدّة تيارات، كالتيار الإصلاحي الذي ينادي بثورة إسلامية ولكن بأسلوب براغماتي بزعامة عباس مدني ورفاقه، والتيار الإسلامي المتشدد أو المثالية الثورية بزعامة علي بلحاج أما التيار الثالث فهو الموسوم بالجزأرة الذي انتقد فكرة تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ(❖❖) منذ بدايتها بزعامة الشيخ محمد السعيد (20).

-الحزب الاجتماعي الديمقراطي: اعتبر أول حزب اتفق على إيداع ملف التصريح بالتأسيس لدى الجهة المختصة أي وزارة الداخلية والجماعات المحلية التي تمكن الأعضاء المؤسسين من ممارسة أنشطتهم الحزبية من أجل عقد المؤتمر التأسيسي، وظلّ بتوجه ليبرالي يضم أصحاب الأعمال والمهن الحرّة.

-حركة النّهضة الإسلامية: تمركز هذا الأخير بصفة خاصّة في شرق البلاد بتياره الإسلامي الإخواني، ذو توجه محلي ينشط بصفة خاصة بين فئات وشرائح وسطى من أصحاب المهن الحرّة.

-حركة المجتمع الإسلامي: امتد هذا الحزب ليشمل مختلف مناطق البلاد خاصة في المناطق الوسطى وفي الجنوب، واعتبر أقوى أحزاب التيار الإسلامي بعد حل جبهة الإنقاذ في 1991(21).

ب -الأحزاب السياسية محدودة التأثير:

تتنوّع هذه الأحزاب لتضمّ عددًا كبيرًا مقابل افتقارها لوجود قاعدة شعبية معتبرة، وهذا من أهمّ سلبيات نظام التمثيل النسبي الّذي يكاد ينفرد بهذه الميزة، وهو ما يسهم في تمييع المعارضة وتشتيت قواها، وبقلّة نشاطها تبقى جوهريًا كوسيلة ضغط بيد السلطة ضدّ أي نظام فرعي مستقل (22).

وبناءً على ما سبق يمكننا تصنيف الأحزاب السيّاسية الفاعلة إلى ثلاث تيارات هي:

1 -أحزاب التيار الوطني:

لقد شكل التيار الوطني على مرّ العقود الماضية أحد أهم الأعمدة السيّاسية للسلطة في الجزائر سواءًا في عهد الأحادية الحزبية أو في عهد الإنفتاح السيّاسي والتعددية الحزبية، وأصبح يتشكل اليوم من عدّة أحزاب تختلف من حيث مرجعيتها وخطاباتها وأدوات عملها، ولكن تبقى" جبهة التحرير الوطني "الحزب الأكثر فاعلية لما لها من شرعية تاريخية، ومن تم نجد" التجمع الوطني الديمقراطي" الحزب الوليد من رحم الجبهة لتمتعه أيضًا بمكانة مقارنة بباقي الأحزاب التي لم ترقى لتنافس حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي ضمن الكتلة الناخبة (23).

2 -أحزاب التيار الإسلامي:

هو ذلك التيار الذي لا يركز على الاستيلاء على الحكم بقدر ما يبحث على أن يتوافق سلوك الناس مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية(24)، ويعتبر في الجزائر تيار ذو توجه إخواني وطني متمثل في عدّة أحزاب أهمّها" الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، "حركة المجتمع الإسلامي"، "حركة النهضة الإسلامية "بحيث تسعى كلّها إلى ربط الديمقراطية بالتّوجه الإسلامي، إلاّ أنّها لم تستطيع قطع شوط كبير في حلّ الإشكاليات النظرية أو الجدلية بين الإسلام والديمقراطية، حيث أن هناك من يشكّك في الديمقراطية من وجهة نظر هذا الاتجاه، الأمر الذي زاد من تعقيده وفقدانه للعمق الشعبي والانتخابي وصعوبة دفاعه عن الهوية الإسلامية للبلاد، هذه الأخيرة التي تعتبر قضيته الأولى والمصيرية (25).

3 -أحزاب التيار العلماني:

تحتل دراسة مراحل تطوّر وممارسة أحزاب هذا التيار أهمية تاريخية، وذلك لأسباب كثيرة منها ما هو متعلق بتوجهاته الفكرية وعلاقاته مع أطراف الحركة السيّاسية، فضلا عن أساليب إدارته للسلطة وممارساته السياسية، ولقد شكلت الطبقة الوسطى العاملة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية التعليمية الحافظة الاجتماعية لفكر هذا التيار (26)، وسميت أحزابه في الجزائر بالأحزاب الديمقراطية وأهمها" جبهة القوى الاشتراكية"، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، "حزب التجديد الجزائري"، "التحالف الوطني الجمهوري، "الحركة الاجتماعية الديمقراطية"، "حزب العمال".

رابعا -تأثير الأحزاب السياسية على السلطة

يتمثل الدور الرئيسي للأحزاب السياسية في سعيها للوصول إلى الحكم لتحقيق أهدافها من خلال محاولة تأثيرها على مؤسسات السلطة العليا التي تتمحور في المؤسستين التشريعية والتنفيذية، بيد أن الأحزاب قد لا تتمكن من الوصول إلى الحكم، وهنا لا يكون أمامها سوى التأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم المعارضة وهو ما سيتوضح في الآتي:

أ -تأثير الأحزاب في المؤسسة التشريعية:

انطلاقا من القاعدة الديمقراطية فإن البرلمان هو المشرّع الأصيل وممثل الشعب الرّسمي، وبتطوّر

الأحزاب السياسية التي أدت إلى تجميع أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزب واحد في جماعات برلمانية أصبح الحزب رابطة الاتصال الأيسر للنواب مع الشعب Groupes parlementaires، الذي يختار مرشحيه عبر الانتخابات من أجل أن يمارسوا السلطة السياسية باسمه ولحسابه (27).

وتقوم الأحزاب السياسية بدورها التمثيلي في البرلمان من خلال انتقاء أعضاء اللجان البرلمانية

وتنظيم نشاط البرلمانيين المنتمين إلى الأحزاب انطلاقاً من وساطتها في انتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني وبطريقة التمثيل النسبي بالقائمة، ومنه فإن كل حزب يحصل على عدد من المقاعد بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قوائمه،

مما يشكّل جماعات برلمانية متعددة(28)، وهو الأمر الذي شهده النظام السياسي الجزائري بعد الانتخابات التشريعية لعام 1997 التي شكّلت جماعات برلمانية متعدّدة بفوز عدّة أحزاب بمقاعد متفاوتة داخل البرلمان.

ب -تأثير الأحزاب في المؤسسة التنفيذية:

بعد الانتقال إلى عصر التعددية والديمقراطية أرادت الأحزاب السياسية أن تطرح نفسها في العمل السياسي وفي عضوية الهيئة التنفيذية، إلا أن قوّة البنية التنفيذية شكلت حاجزًا أما الحزب للوصول إلى السلطة، وهو الأمر الذي دفع بالأحزاب للمحاولة إلى الوصول للمكانة الرئاسية بتقديم مرشحيها للانتخابات الرئاسية التعددية التي شهدتها الجزائر سنة 1995، ولكن ذلك لم يمنحها تولي منصب رئاسة الجمهورية إذ عاد الفوز للمترشحين المستقلين مما دفعها إلى إدخال تعديلات قانونية على قانون الانتخابات لكي تسمح لممثلي الأحزاب باستلام محاضر الفرز والنسخ من القوائم الانتخابية، وهو ما انتهى بصدور مرسوم رئاسي رقم 04 -01المؤرخ في 07 -02 -2004 لتوجيه الإطار القانوني الذي تجرى فيه الانتخابات بدرجة أكبر من الحرية والنزاهة .أما بالنسبة للتشكيلة الحكومية في الجزائر فهي تزيد من صعوبة انفراد الحزب بالحكم لعدم إمكان حصوله على الأغلبية البرلمانية، مما يجعل إشراك الأحزاب الممثلة في البرلمان في الحكم عن طريق الائتلاف الوزاري(❖❖❖) بإعطاء الحزب منصبا وزاريا في الحكومة الائتلافية التي ظهرت بطابعها الائتلافي منذ1997، مما يبرز أن التركيبة الحكومية الائتلافية لم تراعي في رئاستها حزب الأغلبية البرلمانية المتعارف عليه دستوريا، بل روعيت فيها توازنات أخرى الأمر الذي أعطى صورة سلبية على الائتلاف(29).

ج -دور الأحزاب في المعارضة:

يعتبر دور الأحزاب ضروري في تأكيد المعارضة وإمكانية التغيير السلمي للحكام وعدم استبداد حزب معيّن أو فئة قليلة بالحكم أو احتكار السلطة، الأمر الّذي عملت به النظم الغربية الديمقراطية، باعتبارها أن المعارضة هي المكمل الطبيعي للحزب الحاكم، بيد أن هذه الأخيرة تختلف في درجة قوتها باختلاف النظام الحزبي، ففي النظام الثنائي نجدها تتميّز بتماسكها بخلاف الأمر في نظام التعددية الحزبية كالجزائر إذ تتميّز بضعفها وعدم تماسكها لتوزعها بين عدة

جهات(30)، وعدم قيام جهاز واحد بوظيفة المعارضة، فرغم كل المستجدات الوطنية والدولية إلا أننا لا نلمس التغيير في ذهنية المعارضة وتصرفاتها، بحيث مازالت تطغى المصلحة الخاصة عليها فهي معارضة ثم مساندة للسلطة حسب ماتراه مناسبا لها، والسلطة هي الأخرى لم تتغير فمازالت تحاول التغلب على المعارضة، فمن إقصائها إلى محاولة احتوائها، مما أثر سلبًا على استقرارها وعلى أدائها السيّاسي.

وبالرغم من هذا كله، إلاّ أنّ الأحزاب السيّاسية استمرت في الظهور لمحاولة سدّ الفجوة ما بين الامتداد الاجتماعي والتطوّر السياسي (31).

الخاتمة:

في الأخير ومن خلال هذا التحليل، يمكننا القول أن مسألة الأحزاب السياسية في الجزائر تنتهي في نهاية المطاف إلى توكيد الصلة بين السلطة والأحزاب رغم محدودية تأثير هذه الأخيرة لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص، وإنما اعتمدت في البداية والسياق على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها، إضافة إلى بنيتها التي ظلت تفتقر إلى المرونة والتغيير، فبقاء القيادات واستمرارها وغياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة، الأمر الذي جعلها تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو مايسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك انطوت على قصور واضح وأصبحت امتدادا للإدارة الحكومية والسلطة، مما افقدها الكثير من المصداقية داخل المجتمع السياسي والاجتماعي.

الهوامش:

(❖) -لقد حاول كثير من الفقهاء الإتيان بتعريف شامل وجامع للأحزاب السياسية غير أنهم اختلفوا من حيث الشكل والموضوع فيعرف المفكر "جيوفاني سال توري"Giovanni Sartori الأحزاب السياسية على أنّها جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدّم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة، أمّا موريس دو فرجيه فيعرفها بأنها تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام، في حين يرى"قوقال" Gogvel أن الحزب هو تجمّع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السيّاسية بقصد الاستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكّن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه، ومنه فإن كل التعاريف المتباينة تتفق على أحقية الحزب في الحرية السيّاسية من أجل الوصول إلى السلطة للمزيد أنظر: بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدّمة في دراسة أصول الحكم، ط، الجزائر جسور للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 136 -138.

(1) -للمزيد انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1963، الجزائر: جبهة التحرير الوطني، المادة: 23

(2) -عنصر العياشي، "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد191، 1995، ص84

(3) -للمزيد انظر كلا من: -الجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89 - 11المؤرخ في 02 ذي الحجة الموافق 05يوليو سنة 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد27، 1989، المادة02.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90 -31 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لـ 4 ديسمبر سنة 1990 المتعلق بتأسيس الجمعيات وتنظيمها وعملها في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد52، 04ديسمبر 1990، المادة: 02.

(4) -محمد بهلول، حسن بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمةالسياسية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص: 196.

(5) -للمزيد في هذا انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، برنامج الحكومة(السيد مولود حمروش)، 1990، ص119 -124.

(6) -عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، جامعة شلف حسيبة بن بوعلي: قسم العلوم السياسية، يومي16 -17 .ديسمبر 2008، ص04 .

(7) -علي زغدود، الأحزاب السياسية في الدول العربية، د.ب.ن: متيجة للطباعة 2007، ص35

(8) -للمزيد أنظر الجمهورية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجزائر: الديوان الوطني للاشغال التربوية، 1996، المادة: 42.

(9) -للمزيد أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 97 -09المؤرخ في 27 شوال عام 1427 الموافق 6 مارس سنة 1997 يتضمّن القانون العضوي المتعلّق بالأحزاب السيّاسية، الجريدة الرسمية، العدد12، 1997، المواد من 12 الى26.

(10) -علي زعدود، مرجع سبق ذكره، ص35.

(11) -علي بن طاهر، الدولة والمجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية، رسالة دكتوراه مقدمة لكية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012، ص -ص: 201 -210.

(12) -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12 -04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 02، 2012، المادة: 16.

(13) -لرقم رشيد، "النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السيّاسية في الجزائر، "مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة: كلية الحقوق، 2005 -2006، ص70.

(14) -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم97 -09 المؤرّخ في 27 شوّال عام 1427 الموافق 6 مارس سنة 1997 يتضمّن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، المادّة22.

(15) -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12 -04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، المواد 38 -39 -40.

(16) -عنصر العياشي، "التصنيع وتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد02، 1993، ص -ص83 -109

(17) -عنصر العياشي، سيوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، القاهرة، مركز البحوث العربية، 1999، ص08

(18) -عنصر العياشي، "التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق"، ورقة بحث مقدّمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنظمة العربية، عمان: المملكة الأردنية الهامشية، بتاريخ18 -19ماي1999، ص08

(19) -عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، الجزائر: دار القصبة للنشر، ص243.

(❖❖) - بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1991 فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلب المقاعد المخصصة للدور الأول، وهو ما كان كافيا لأن ينقلب التيار الليبرالي والاشتراكي ومعه الشيوعي ضد اختيار الشعب، وتعلن العديد من الأحزاب المنتمية إليهم عن رفضها للنتائج، بل وطالبت بتدخل الجيش لإنقاذ الجمهورية من المدّ الأصولي الذي يهددها وهو ما حصل فعلا، غير أن أحزابًا من نفس التيارين رفضت هذا التدخل وإلغاء المسار الانتخابي واعتبرته مساسًا بالتعددية الحزبية الناشئة ومساسًا باختيار الشعب، في حين وقفت الأحزاب الإسلامية موقف غامض مما جعل العنف السياسي يأخذ منحى آخر حيث انتقل من الاحتجاج إلى العنف المسلح ومن الضغط على النظام لتحقيق أهداف سياسية إلى محاولة تدمير النظام والاستيلاء على السلطة، للمزيد في هذا انظر: محمد سعد أبو عامود، "الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، العدد213، 23جويلية1993، ص -ص114 -125.

(20) -مهدي جرادات، الأحزاب السياسية في الوطن العربي، ط8 ، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص -ص90، 91.

(21) -عنصر العياشي، "التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق"، ص-ص08 -09.

(22) -أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: 1987، ص127.

(23) -رياض هيولي، "التيار الوطني الطرف الحاضر بقوة في المعادلة السياسية المقبلة"، صحيفة صوت الأحرار اليومية، الجزائر، العدد4357، 9جوان2012، ص03.

(24) - Lahouari Addi، Les partis politiques en Algérie، Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée، Numéros › 111 - 112، mars2006، p 143.

(25) -يوسف شلبي، واقع التيار الإسلامي في الجزائر وتحدياته، من الموقع التالي: http://iumsonline.org/ar/default.asp?ContentID=3516&menuID=12، 2014/09/30

(26) -لطفي حاتم، "التيار العلماني الديمقراطي فعالية السياسة وأهميتها التاريخية "من الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=333208 بتاريخ 2014/10/03.

(27) -سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها-نشأتها-نشاطها، القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005، ص-ص: 26 -27.

(28) -موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة جورج سعد، ط8 ، د.ب.ن: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص111.

(29) -محفوظ العشب، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون، 2001، ص-ص176 -180.

(❖❖❖) -يتم الائتلاف الوزاري بدعم أحد الأحزاب القوية في البرلمان ويتمكن رئيسه من تشكيل وزارات توزّع على هذا الائتلاف بالنظر في مدى أهميتها ونسب مقاعدها في البرلمان. للمزيد في هذا الشأن انظر: نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النّظم السيّاسية والقانون الدّستوري، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص401.

(30) -نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر: دار الفكر المعاصر، ص-ص70 -71.

(31) -جير الدّم، بومبر، مفاهيم الأحزاب السيّاسية للديمقراطية الأمريكية، ترجمة محمد نجار، الأردن: دار النسر للنشر والتوزيع، 1999، ص132.